



البنك المركزي الأردني

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث
كانون الثاني 2017

البنك المركزي الأردني

هاتف : 4630301 (6 962)

فاكس : 4639730 / 4638889 (6 962)

ص. ب 37 عمان 11118 الأردن

الموقع الإلكتروني : <http://www.cbj.gov.jo>

البريد الإلكتروني : redp@cbj.gov



رؤيتنا

أن نكون من أكفأ البنوك المركزية على المستوى الاقليمي والدولي في الحفاظ على الاستقرار النقدي واستقرار القطاع المالي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الإستقرار النقدي والمصرفي المتمثل في الحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار واستقرار سعر صرف الدينار الأردني وتوفير هيكل أسعار فائدة ملائم بما يساهم في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للنشاط الإقتصادي، بالإضافة إلى ضمان سلامة ومنعة الجهاز المصرفي ونظام المدفوعات الوطني. وفي سبيل ذلك، يطبق البنك المركزي سياسة نقدية ورقابية فعّالة ويوظف موارده البشرية والمالية والتقنية والعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- **الانتماء:** الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- **النزاهة:** تتعامل بحيادية وموضوعية لتحقيق أهداف مؤسستنا.
- **التميز:** نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- **التدريب والتعلم المستمر:** نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليطماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- **العمل بروح الفريق:** نعمل معاً وعلى كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.
- **الشفافية:** تبادل المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات بأعلى درجات المهنية.

المحتويات

1

الخلاصة التنفيذية

3

القطاع النقدي والمصرفي

أولاً

15

الانتاج والأسعار والتشغيل

ثانياً

23

المالية العامة

ثالثاً

35

القطاع الخارجي

رابعاً

الخلاصة التنفيذية

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.0٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016 مقابل نمو نسبته 2.3٪ خلال ذات الفترة من عام 2015. وواصل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، تراجعاً خلال عام 2016 وبنسبة 0.8٪ بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.9٪ خلال عام 2015. فيما ارتفع معدل البطالة خلال عام 2016 ليصل إلى 15.3٪ من إجمالي قوة العمل مقابل 13.0٪ خلال عام 2015.

القطاع النقدي والمصرفي

بلغ رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية عام 2016 ما مقداره 12,883.1 مليون دولار، وهذا الرصيد يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهراً.

ارتفعت السيولة المحلية في عام 2016 بمقدار 1,270.7 مليون دينار (4.0٪) عن مستواها المسجل في عام 2015 لتبلغ 32,876.2 مليون دينار.

ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في عام 2016 بمقدار 1,802.3 مليون دينار (8.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 22,905.8 مليون دينار.

ارتفع رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في عام 2016 بمقدار 301.5 مليون دينار (0.9٪) عن مستواه المسجل في عام 2015 ليبلغ 32,900.0 مليون دينار.

ارتفع الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في عام 2016 بمقدار 34.0 نقطة (1.6٪) عن مستواه المسجل في عام 2015 ليبلغ 2,170.3 نقطة.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية، بعد المنح الخارجية، عجزاً مالياً بلغ 803.3 مليون دينار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 مقارنة بعجز مالي بلغ 1,025.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015. أما في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع إجمالي رصيد الدين العام الداخلي (موازنة عامة ومؤسسات مستقلة) في نهاية تشرين الثاني 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 716.1 مليون دينار ليبلغ 16,202.1 مليون دينار (59.0٪ من GDP)، كما ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي بمقدار 95.3 مليون دينار ليصل إلى 10,045.2 مليون دينار (36.6٪ من GDP). وعليه، بلغت نسبة إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) 95.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية تشرين الثاني 2016 مقابل 93.4٪ من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2015.

القطاع الخارجي

انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بنسبة 4.6٪ لتبلغ 4,855.9 مليون دينار، كما انخفضت المستوردات بنسبة 7.1٪ لتبلغ 12,440.0 مليون دينار، وتبعاً لذلك انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 8.6٪ ليصل إلى 7,584.1 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2015. وتشير البيانات الأولية لعام 2016 إلى انخفاض مقبوضات السفر بنسبة طفيفة بلغت 0.5٪ وارتفاع مدفوعات السفر بنسبة 8.4٪ مقارنة مع عام 2015. كما سجل إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج لعام 2016 انخفاضاً بنسبة 2.4٪ مقارنة مع عام 2015. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 انخفاضاً في العجز المسجل في الحساب الجاري ليبلغ 1,910.2 مليون دينار (9.5٪ من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,979.6 مليون دينار (10.1٪ من GDP) خلال الفترة المماثلة من عام 2015، أما باستثناء المساعدات فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليصل إلى 11.3٪ من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى مقارنة مع 11.9٪ من GDP خلال نفس الفترة من عام 2015. فيما سجل الاستثمار المباشر صافي تدفق للداخل بلغ 809.1 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 مقارنة مع 808.2 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2015. وكذلك أظهر وضع الاستثمار الدولي في نهاية شهر أيلول من عام 2016 ارتفاعاً في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 26,656.5 مليون دينار وذلك مقارنة مع 24,815.1 مليون دينار في نهاية عام 2015.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصة

- بلغ رصيد الاحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي في نهاية عام 2016 ما مقداره 12,883.1 مليون دولار، وهذا الرصيد يكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهراً.
- ارتفعت السيولة المحلية في عام 2016 بمقدار 1,270.7 مليون دينار (4.0٪) عن مستواها المسجل في عام 2015 لتبلغ 32,876.2 مليون دينار.
- ارتفع رصيد التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك المرخصة في عام 2016 بمقدار 1,802.3 مليون دينار (8.5٪) عن مستواه المسجل في عام 2015 ليبلغ 22,905.8 مليون دينار.
- ارتفع رصيد إجمالي ودائع العملاء لدى البنوك المرخصة في عام 2016 بمقدار 301.5 مليون دينار (0.9٪) مقارنة بمستواه في عام 2015 ليبلغ 32,900.0 مليون دينار.
- انخفضت أسعار الفوائد على كافة أنواع الودائع والتسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك باستثناء الكمبيالات والأسناد المخصومة، وذلك في نهاية عام 2016 مقارنة مع نهاية عام 2015.

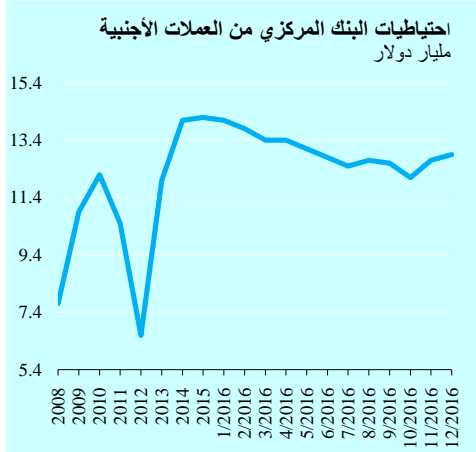
ارتفع الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في عام 2016 بمقدار 34 نقطة (1.6٪) عن مستواه في عام 2015 ليبلغ 2,170.3 نقطة، وانخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في عام 2016 بمقدار 645.3 مليون دينار (3.6٪) مقارنة بمستواها المسجل في عام 2015 لتصل إلى 17,339.4 مليون دينار.

أهم المؤشرات النقدية

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

نهاية كانون الأول		
2016	2015	
US\$ 12,883.1	US\$ 14,153.5	الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي *
-9.0٪	0.5٪	
32,876.2	31,605.5	السيولة المحلية
4.0٪	8.1٪	
22,905.8	21,103.5	التسهيلات الائتمانية
8.5٪	9.5٪	
19,901.4	18,098.1	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)
10.0٪	4.6٪	
32,900.0	32,598.5	إجمالي ودائع العملاء
0.9٪	7.7٪	
25,968.2	26,014.5	ودائع بالدينار
-0.2٪	8.3٪	
6,931.8	6,584.0	ودائع بالعملة الأجنبية
5.3٪	5.4٪	
26,952.9	25,799.7	ودائع القطاع الخاص (مقيم)
4.5٪	7.6٪	
21,572.9	21,163.1	ودائع بالدينار
1.9٪	8.1٪	
5,380.0	4,636.7	ودائع بالعملة الأجنبية
16.0٪	5.3٪	

* : باستثناء احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة
المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الإحصائية الشهرية.



الاحتياطيات الأجنبية

بلغ رصيد الاحتياطيات الأجنبية

لدى البنك المركزي في نهاية عام 2016

ما مقداره 12,883.1 مليون دولار، وهذا

الرصيد يكفي لتغطية مستوردات المملكة

من السلع والخدمات لنحو 7.3 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

ارتفعت السيولة المحلية في عام 2016 بمقدار 1,270.7 مليون دينار (4.0٪) عن مستواها

في عام 2015 لتبلغ 32,876.2 مليون دينار، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 2,365.1 مليون

دينار (8.1٪) خلال عام 2015.

وبمقارنة تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية عام

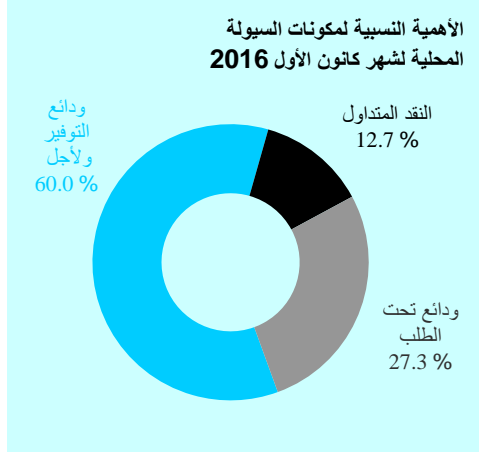
2016 مع نهاية عام 2015، يلاحظ الآتي:

● مكونات السيولة

- ارتفعت الودائع في نهاية عام 2016 بمقدار 1,022.4 مليون دينار (3.7٪) عن

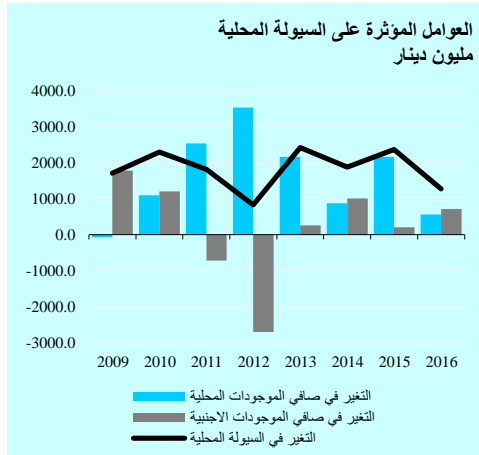
مستواها في نهاية عام 2015 لتصل إلى 28,694.8 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع

ارتفاع مقداره 2,236.4 مليون دينار (8.8٪) خلال عام 2015.



- ارتفع النقد المتداول في نهاية عام 2016 بمقدار 248.1 مليون دينار (6.3%) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 ليبلغ 4,181.3 مليون دينار، وذلك بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 128.8 مليون دينار (3.4%) خلال عام 2015.

● العوامل المؤثرة على السيولة المحلية



- ارتفع بند صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في عام 2016 بمقدار 562.6 مليون دينار (2.4%) عن مستواه في عام 2015، مقابل ارتفاع قدره 2.2 مليار دينار (10.1%) خلال عام 2015. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة

لارتفاع بند صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بمقدار 587.6 مليون دينار (10.2%)، وانخفاضه لدى البنوك المرخصة بمقدار 25.2 مليون دينار (0.08%).

– ارتفع بند صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في عام 2016 بمقدار 708.0 مليون دينار (8.7٪) عن مستواه في عام 2015، مقارنة مع ارتفاع مقداره 205.1 مليون دينار (2.6٪) خلال عام 2015. وقد تأتي ذلك نتيجة لارتفاع هذا البند لدى البنوك المرخصة بمقدار 1,000.8 مليون دينار (50.4٪)، وانخفاضه لدى البنك المركزي بمقدار 292.8 مليون دينار (2.9٪).

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

نهاية كانون الأول		
2016	2015	
8,845.4	8,137.3	الموجودات الأجنبية (صافي)
9,831.5	10,124.2	البنك المركزي
-986.1	-1,986.9	البنوك المرخصة
24,030.8	23,468.2	الموجودات المحلية (صافي)
-5,194.1	-5,781.8	البنك المركزي، منها:
1,043.1	1,519.1	الديون على القطاع العام (صافي)
-6,260.1	-7,324.1	أخرى (صافي =)
29,225.0	29,250.2	البنوك المرخصة
9,955.9	10,220.9	الديون على القطاع العام (صافي)
20,567.4	18,681.3	الديون على القطاع الخاص
-1,298.3	348.0	أخرى (صافي)
32,876.2	31,605.5	السيولة المحلية (M2)
4,181.3	3,933.2	النقد المتداول
28,694.9	27,672.3	الودائع، منها:
5,418.9	4,709.6	بالعملات الأجنبية

* : تشمل على شهادات الإيداع بالدينار.
المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

□ هيكل أسعار الفائدة

■ أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية:

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة
نسبة مئوية

كانون أول		
2016	2015	
3.75	3.75	إعادة الخصم
3.50	3.50	اتفاقيات إعادة الشراء (ليلة واحدة)
1.75	1.50	نافذة الإيداع
2.75	2.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع
2.75	2.50	عمليات إعادة الشراء لأجل شهر
2.50	2.25	أسعار الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

◆ قام البنك المركزي بتاريخ 2016/12/18 برفع أسعار الفائدة على بعض أدوات السياسة النقدية بمقدار 25 نقطة أساس، لتصبح على النحو التالي:

● سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي 2.75٪.

● سعر إعادة الخصم: 3.75٪.

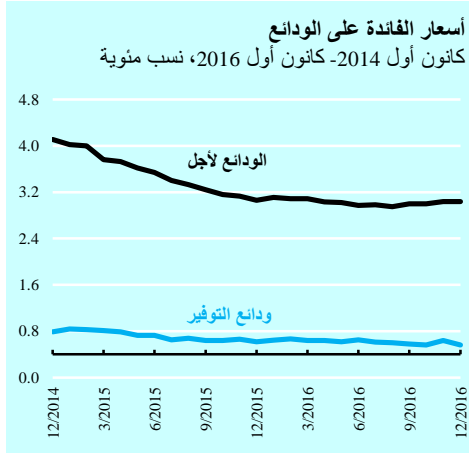
● سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 3.50٪.

● سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 1.75٪.

● سعر فائدة عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر 2.75٪.

◆ كما قام البنك المركزي برفع المدى السعري لشهادات الإيداع من مدى 2.25٪ - 2.50٪ ليصبح 2.50٪ - 2.75٪.

◆ ويهدف هذا القرار إلى الحرص على ضمان تنافسية وجاذبية الدينار الأردني كوعاء للمدخرات المحلية، والحفاظ على أركان الاستقرار النقدي والمصرفي. وسيستمر البنك المركزي في اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات نقدية ومصرفية لتمكين السياسة النقدية من تحقيق أهدافها، ومساهمتها في خلق بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، وتمكين الاقتصاد الوطني من تحقيق معدلات نمو مناسبة.



أسعار الفائدة في السوق المصرفي:

أسعار الفائدة على الودائع:

- الودائع لأجل: حافظ الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر كانون أول 2016 على نفس مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق والبالغ 3.04٪، لينخفض بذلك بمقدار نقطتي أساس عن مستواه في نهاية عام 2015.

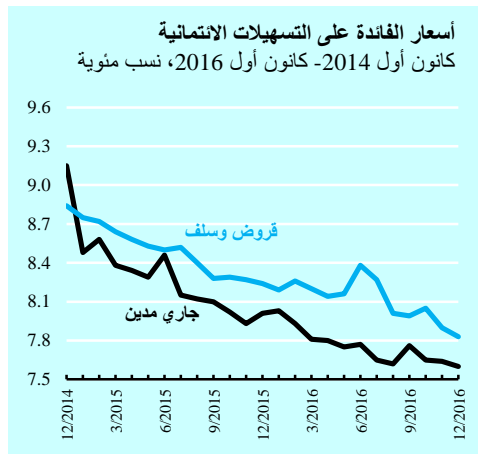
- ودائع التوفير: انخفض الوسط

المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر كانون أول 2016 بمقدار 8 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.56٪ لينخفض بذلك بمقدار 6 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015.

- ودائع تحت الطلب: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر كانون أول 2016 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق والبالغ 0.26٪، ليسجل بذلك انخفاضاً بمقدار 6 نقاط أساس عن نهاية عام 2015.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

- الجاري مدين: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر كانون أول 2016 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.60٪، لينخفض بذلك بمقدار 41 نقطة أساس عن نهاية عام 2015.



أسعار الفائدة على الودائع والتسهيلات لدى البنوك المرخصة (%)			
التغيير / نقطة أساس	كانون الأول		
	2016	2015	
			السودائع
			تحت الطلب
-6	0.26	0.32	
-6	0.56	0.62	توفير
-2	3.04	3.06	لأجل
			التسهيلات الائتمانية
			كبيالات واسناد مخصصة
172	10.42	8.70	
-41	7.83	8.24	قروض وسلف
-41	7.60	8.01	جاري مدين
0	8.37	8.37	الإقراض لأفضل العملاء

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الإحصائية الشهرية.

● الكبيالات والاسناد المخصصة: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكبيالات والاسناد المخصصة في نهاية شهر كانون أول 2016 بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 10.42٪، ليرتفع بذلك بمقدار 172 نقطة أساس عن نهاية عام 2015.

● القروض والسلف: انخفض

الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر كانون أول 2016 بمقدار 7 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 7.83٪، لينخفض بذلك بمقدار 41 نقطة أساس عن نهاية عام 2015.

● بلغ أدنى سعر فائدة إقراض لأفضل العملاء في نهاية شهر كانون أول 2016 ما نسبته 8.37٪ محافظاً بذلك على مستواه المسجل في نهاية عام 2015.

● ونتيجة لهذه التطورات، بلغ هامش سعر الفائدة مقاساً بالفرق ما بين أسعار الفائدة على "القروض والسلف" والودائع لأجل في نهاية شهر كانون أول 2016 ما مقداره 479 نقطة أساس لينخفض بذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 بمقدار 39 نقطة أساس.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة

■ ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك المرخصة في نهاية عام 2016 بما مقداره 1,802.3 مليون دينار، أو ما نسبته (8.5٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015، بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 1,829.0 مليون دينار (9.5٪) خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

■ وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة خلال عام 2016، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,803.3 مليون دينار (10٪)، والمؤسسات العامة بمقدار 32.6 مليون دينار (10.0٪)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 2.7 مليون دينار (0.5٪)، والمؤسسات المالية بمقدار 2.6 مليون دينار (28.9٪). في المقابل، انخفضت التسهيلات الممنوحة للحكومة المركزية بمقدار 38.8 مليون دينار (1.8٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015.

□ الودائع لدى البنوك المرخصة

■ بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى البنوك المرخصة في عام 2016 ما مقداره 32,900.0 مليون دينار، مرتفعاً بمقدار 301.5 مليون دينار (0.9٪) عن مستواه المسجل في عام 2015، وذلك مقابل ارتفاع بلغ 2,337.5 مليون دينار (7.7٪) خلال عام 2015.

■ وقد جاء الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع خلال عام 2016 بشكل رئيس نتيجة لارتفاع وودائع القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 1,153.2 مليون دينار (4.5٪)، في حين انخفضت وودائع القطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 547.1 مليون دينار (15.0٪)، وودائع القطاع العام (الحكومة المركزية + المؤسسات العامة) بمقدار 246.9 مليون دينار (9.1٪)، وودائع المؤسسات المالية غير المصرفية بمقدار 57.7 مليون دينار (13.0٪).

■ وبالنظر إلى تطورات الودائع في عام 2016، وفقاً لنوع العملة، يلاحظ ارتفاع الودائع بالعملة الأجنبية بمقدار 347.8 مليون دينار (5.3٪)، وانخفاض الودائع بالدينار بمقدار 46.3 مليون دينار (0.2٪)، وذلك عن مستواهما المسجل في نهاية عام 2015.

□ بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً بأدائها خلال عام 2016 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2015. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

■ حجم التداول:

انخفض حجم التداول خلال شهر كانون أول من عام 2016 بمقدار 185.8 مليون دينار (51.9٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 172.5 مليون دينار، مقابل ارتفاع قدره 482.1 مليون دينار خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال عام 2016، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 2,329.5 مليون دينار، مسجلاً بذلك انخفاضاً قدره 1,087.6 مليون دينار (31.8٪) عن مستواه المسجل خلال عام 2015.

■ عدد الأسهم:

انخفض عدد الأسهم المتداولة خلال شهر كانون أول من عام 2016 بواقع 13.6 مليون سهم (10.5٪) عن مستواه المسجل في الشهر السابق ليصل إلى 115.7 مليون سهم، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 100.5 مليون سهم (77.1٪) خلال نفس الشهر من العام السابق. أما خلال عام 2016، فقد بلغ عدد الأسهم المتداولة نحو 1,836.7 مليون سهم، بالمقارنة مع 2,585.8 مليون سهم تم تداولها خلال عام 2015، وذلك بانخفاض قدره 749.1 مليون سهم (29.0٪).

■ الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم:

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

كانون أول		
2016	2015	
2,170.3	2,136.3	الرقم القياسي العام
2,933.2	2,906.2	القطاع المالي
2,093.0	1,848.8	قطاع الصناعة
1,604.7	1,726.7	قطاع الخدمات

المصدر: بورصة عمان.

شهد الرقم القياسي المرجح بالقيمة

السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر

كانون أول من عام 2016 انخفاضاً قدره

0.7 نقطة عن مستواه المسجل في نهاية

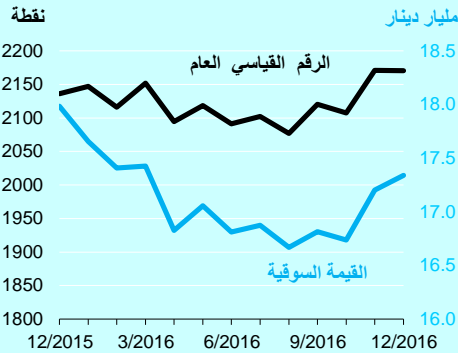
الشهر السابق ليصل إلى 2,170.3 نقطة،

بالمقارنة مع ارتفاع بلغ 142.6 نقطة (7.2٪) خلال نفس الشهر من عام 2015. أما خلال عام 2016، فقد ارتفع الرقم القياسي لأسعار الأسهم بمقدار 34.0 نقطة (1.6٪) عن مستواه المسجل في نهاية عام 2015 مقابل انخفاض قدره 29.2 نقطة (1.3٪) خلال عام 2015. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 244.2 نقطة (13.2٪)، والقطاع المالي بمقدار 27.0 نقطة (0.9٪). في حين انخفض الرقم القياسي لأسعار أسهم قطاع الخدمات بمقدار 122.0 نقطة (7.1٪)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2015.

■ القيمة السوقية للأسهم:

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم والقيمة السوقية

كانون أول 2015 - كانون أول 2016



بلغت القيمة السوقية للأسهم

الدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر

كانون الأول من عام 2016 ما مقداره

17.3 مليار دينار، مرتفعة بمقدار

135.3 مليون دينار (0.8٪) عن

مستواها المسجل في نهاية الشهر

السابق، مقابل ارتفاع بلغ 1.1 مليار دينار (6.5٪) خلال نفس الشهر من عام 2015. أما خلال عام 2016، فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 645.3 مليون دينار (3.6٪) عن مستواها المسجل في نهاية عام 2015، مقارنة مع انخفاض بلغ 97.9 مليون دينار (0.5٪) خلال عام 2015.

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر كانون الأول من عام 2016 تدفقاً موجباً بلغ 42.8 مليون دينار، مقارنة بتدفق موجب قدره 12.1 مليون دينار خلال نفس الشهر من عام 2015. وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر كانون الأول من عام 2016 ما قيمته 62.2 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 19.4 مليون دينار. أما خلال عام 2016، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً موجباً بلغ 237.1 مليون دينار مقارنة بتدفق موجب بلغ 10.6 مليون دينار خلال عام 2015.

مؤشرات التداول في بورصة عمان مليون دينار

كانون الأول		
2016	2015	
172.5	635.2	حجم التداول
9.1	28.9	معدل التداول اليومي
17,339.4	17,984.7	القيمة السوقية
115.7	230.9	الأسهم المتداولة (مليون سهم)
42.8	12.1	صافي استثمار غير الأردنيين
62.2	481.6	شراء
19.4	469.5	بيع

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً : الإنتاج والأسعار والتشغيل

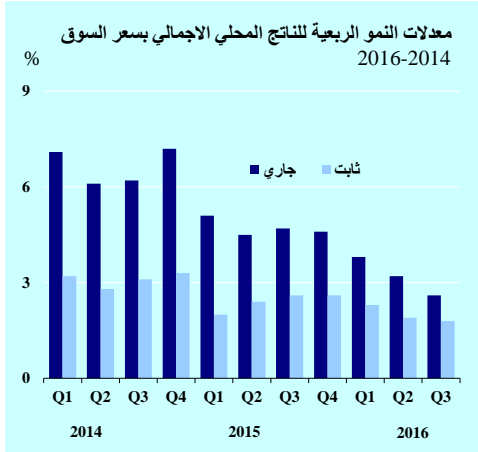
الخلاصة

- نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثالث من عام 2016 بنسبة 1.8٪، وذلك مقابل نمو نسبته 2.6٪ خلال ذات الربع من عام 2015. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 2.6٪ خلال الربع الثالث من عام 2016 مقابل نمو نسبته 4.7٪ خلال ذات الربع من عام 2015.
- وعليه، نما الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016 بنسبة 2.0٪، وذلك مقابل نمو نسبته 2.3٪ خلال الفترة ذاتها من عام 2015. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 3.2٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016 مقابل نمو نسبته 4.8٪ خلال الفترة ذاتها من عام 2015.
- واصل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك CPI، تراجعاً خلال عام 2016 وبنسبة 0.8٪ مقابل تراجع نسبته 0.9٪ خلال عام 2015.
- ارتفع معدل البطالة خلال عام 2016 ليصل إلى 15.3٪ (13.3٪ للذكور و24.1٪ للإناث)، وذلك مقابل 13.0٪ (11.0٪ للذكور و22.5٪ للإناث) خلال 2015. وقد سجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 40.0٪) و 20-24 سنة (بواقع 34.5٪).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي 2016-2014 نسب مئوية					
العالم كاملا	الربع الرابع	الربع الثالث	الربع الثاني	الربع الأول	
2014					
	3.1	3.3	3.1	2.8	GDP بالأسعار الثابتة
	6.6	7.2	6.2	6.1	GDP بالأسعار الجارية
2015					
	2.4	2.6	2.6	2.4	GDP بالأسعار الثابتة
	4.7	4.6	4.7	4.5	GDP بالأسعار الجارية
2016					
	-	-	1.8	1.9	GDP بالأسعار الثابتة
	-	-	2.6	3.2	GDP بالأسعار الجارية

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.



على الرغم من تعمق الاضطرابات السياسية والاجتماعية في المنطقة، خاصة في سوريا والعراق، والتي أثرت بشكل كبير على أداء العديد من القطاعات الاقتصادية الرئيسية في المملكة، سجل الناتج المحلي الإجمالي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016 نمواً بأسعار السوق الثابتة نسبته 2.0٪ مقابل 2.3٪ خلال الفترة ذاتها من عام 2015. ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي شهد نمواً بنسبة 1.1٪)، فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.2٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016، بالمقارنة مع 2.5٪ خلال ذات الفترة من عام 2015. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 3.2٪ بالمقارنة مع نمو نسبته 4.8٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015. ويأتي ذلك في ضوء تباطؤ المستوى العام للأسعار مُقاساً بمخفف GDP، والذي نما بنسبة 1.1٪ مقابل 2.4٪ خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015.

ويعزى ذلك، في جانب منه، الى استمرار انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية والتي ساهمت بدورها في تقليل الضغوط التضخمية على الاقتصاد الوطني.

ومن أبرز القطاعات التي ساهمت في النمو الاقتصادي خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016 "خدمات المال والتأمين" (0.6 نقطة مئوية)، و"النقل والتخزين والاتصالات" (0.5 نقطة مئوية)، والزراعة (0.2 نقطة مئوية)، و"الكهرباء والمياه" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكلت هذه القطاعات مجتمعة ما نسبته 75% من النمو الحقيقي المسجل خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة، نسبة مئوية			
المساهمة في النمو		التغير النسبي	
الأرباع الثلاثة الأولى		الأرباع الثلاثة الأولى	
2016	2015	2016	2015
2.0	2.3	2.0	2.3
0.2	-	5.3	0.7
-0.2	0.2	-14.7	16.8
0.1	0.2	0.8	1.4
0.2	0.2	10.8	8.6
-	-0.1	0.8	-2.7
0.1	0.1	1.3	1.4
-	-	-0.9	-3.4
0.5	0.4	3.2	3.0
0.6	0.5	5.6	5.5
0.2	0.2	2.2	2.2
0.2	0.2	3.6	4.1
0.1	0.3	1.2	2.4
-	-	4.1	6.2
-	-	0.1	0.1

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.
- : أقل من 0.1 نقطة مئوية.

وشهدت القطاعات الاقتصادية خلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2016 تفاوتاً واضحاً في أدائها؛ ففي الوقت الذي نمت فيه قطاعات "الكهرباء والمياه"، و"خدمات المال والتأمين"، والزراعة، و"النقل والتخزين والاتصالات"، والانشاءات بوتيرة متسارعة، شهدت قطاعات الصناعة التحويلية، و"تجارة الجملة والتجزئة" تباطؤاً في أدائها، فيما شهد قطاعا الصناعة الاستخراجية و"المطاعم والفنادق" تراجعاً في أدائها.

□ المؤشرات القطاعية الجزئية

اظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي سجلت فيه بعض المؤشرات نمواً في أدائها مثل الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية (0.4٪)، وعدد المسافرين على متن الملكية الأردنية (2.1٪)، وعدد المغادرين (0.5٪). أظهر عدد آخر من هذه المؤشرات تراجعاً، أبرزها، الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية (21.2٪) وحجم التداول في سوق العقار (7.2٪)، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية مصنفة حسب فترة توفرها:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية^٥

نسب مئوية

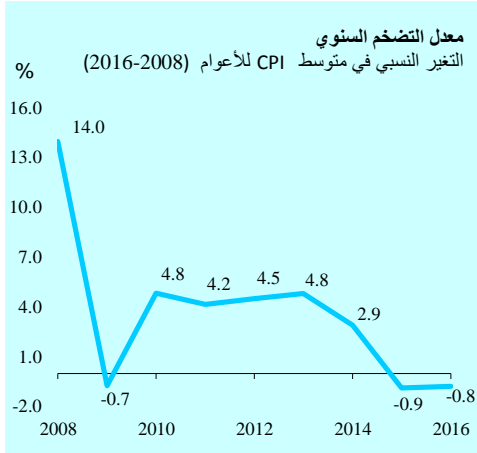
2016	الفترة المتاحة	2015	المؤشر	2015	2014
-5.9	كانون ثاني - تشرين أول	-1.0	كميات البضائع المصدرة والواردة من خلال ميناء العقبة	-3.5	16.7
-4.9	كانون ثاني - تشرين ثاني	-15.4	المساحات المرخصة للبناء	-12.5	7.2
0.4	كانون أول	-	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات التحويلية**	-8.8	-1.2
-26.4		-	المنتجات الغذائية	-0.5	-0.7
-19.5		-	منتجات التبغ	45.9	0.2
13.5		-	منتجات النفطية المكررة	-1.7	-0.8
159.1		-	صنع الملابس	63.8	0.3
-31.1		-	صنع منتجات المعادن اللافلزية	3.4	0.6
7.3		-	المنتجات الكيماوية	-10.8	-0.6
-8.5		-	الرقم القياسي لكميات إنتاج الصناعات الاستخراجية**	16.9	1.6
-6.2		-	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-38.3	0.0
-8.6		-	الأنشطة الأخرى للتعددين واستغلال المحاجر	17.6	1.6
0.5	العام كاملاً	-7.4	عدد المغادرين	-7.4	-0.5
-7.2		-2.0	حجم التداول في سوق العقار	-2.0	22.4
2.1		-7.9	عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية	-7.9	-2.8
-21.2		-0.7	الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية	-0.7	-1.7

٥ : احصيت استناداً إلى البيانات المسقاة من دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

** - تم تعديل منهجية احتساب الأرقام القياسية لكميات إنتاج الصناعات التحويلية والإستخراجية، ولا يتوفر بيانات عن معدلات النمو الشهرية لعام 2015 لغاية الآن.

- مقارنة بنفس الشهر من العام السابق.

□ الأسعار



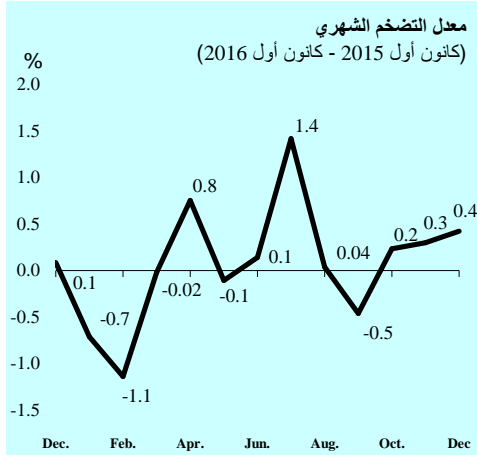
واصل المستوى العام للأسعار، مقاساً بالرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، تراجعته خلال عام 2016 وبنسبة 0.8% بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.9% خلال عام 2015. ويعزى هذا التراجع، بشكل أساسي، إلى استمرار تراجع أسعار الغذاء والنفط في الأسواق العالمية وانعكاسها على الأسعار المحلية. ومن أبرز المجموعات والبنود التي شهدت تراجعاً في أسعارها؛ "النقل" (3.9%)، و"الوقود والإنارة" (4.5%)، و"اللحوم والدواجن" (10.2%)، لتساهم مجتمعة بخفض معدل التضخم خلال العام الحالي بمقدار 1.6 نقطة مئوية.

وفي المقابل شهدت معظم المجموعات والبنود الأخرى ارتفاعاً في أسعارها ومن أبرزها "الثقافة والترفيه" (4.6%)، و"الملابس والأحذية" (1.5%)، والإيجارات (2.6%).

التضخم خلال الاعوام 2015 - 2016

مجموعات الإنفاق	التغير النسبي		المساهمة في التضخم		الأهمية النسبية
	2016	2015	2016	2015	
جميع الواردات	-0.8	-0.9	-0.8	-0.9	100.0
(1) الأغذية والمشروبات غير الكحولية، منها:	-1.1	0.4	-3.5	1.1	33.4
اللحوم والدواجن	-0.9	0.0	-10.2	0.3	8.2
الألبان ومنتجاتها والبيض	-0.1	0.0	-2.6	0.6	4.2
الخضروات والبقول الجافة والملبية	-0.2	0.1	-4.5	1.8	3.9
الفواكه والمكسرات	-0.1	0.1	-3.0	4.8	2.7
الزيوت والدعون	0.0	0.1	2.5	3.7	1.9
(2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	0.1	0.1	3.2	3.5	4.4
(3) الملابس والأحذية	0.1	0.2	1.5	4.9	3.5
(4) المساكن، منها:	0.3	0.1	1.2	0.6	21.9
الإيجارات	0.4	0.8	2.6	4.9	15.6
الوقود والإنارة	-0.2	-0.7	-4.5	-13.3	4.8
(5) التجهيزات والمعدات المنزلية	0.0	0.1	1.0	1.9	4.2
(6) الصحة	0.1	0.1	3.8	2.6	2.2
(7) النقل	-0.5	-2.2	-3.9	-14.1	13.6
(8) الاتصالات	0.0	0.0	-0.2	0.1	3.5
(9) الثقافة والترفيه	0.1	0.1	4.6	5.5	2.3
(10) التعليم	0.1	0.2	1.9	3.1	5.4
(11) المطاعم والفنادق	0.0	0.0	1.2	1.3	1.8
(12) السلع والخدمات الأخرى	0.1	0.0	2.2	0.8	3.7

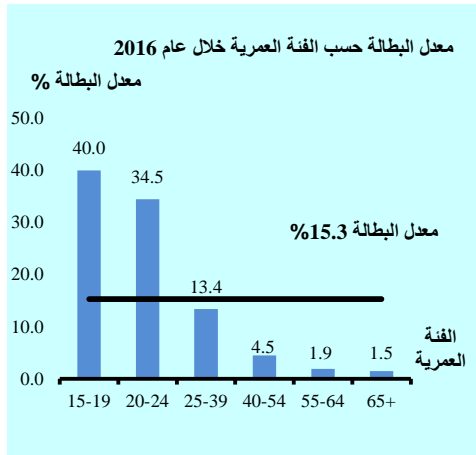
المصدر: دائرة الإحصاءات العامة



أما المستوى العام للأسعار خلال شهر كانون أول 2016 فقد شهد ارتفاعاً بنسبة 0.4% بالمقارنة مع الشهر السابق (تشرين ثاني 2016)، ويأتي ذلك محصلة لارتفاع أسعار عدد من المجموعات والبنود من أبرزها "الثقافة والترفيه" (1.8%)، و"المساكن" (1.0%)، و"اللحوم والدواجن"

(4.6%)، و"الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (2.7%)، وتراجع أسعار عدد من المجموعات والبنود من أبرزها "النقل" (1.3%)، و"الفواكه والمكسرات" (4.9%).

التشغيل



ارتفع معدل البطالة خلال 2016 ليصل إلى 15.3% للذكور و24.1% للإناث) وذلك مقابل 13.0% للذكور و22.5% للإناث) خلال عام 2015.

سُجل أعلى معدل بطالة خلال عام 2016 في الفئتين العمريتين

19-15 سنة (بواقع 40.0%) و 24-20 سنة (بواقع 34.5%).

■ بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 36.0٪ (58.7٪ للذكور و13.2٪ للإناث) خلال عام 2016، بالمقارنة مع 36.7٪ (60.0٪ للذكور و13.3٪ للإناث) خلال عام 2015.

■ بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 30.5٪ خلال عام 2016، وذلك مقابل 31.9٪ خلال عام 2015. وقد شكّل المشتغلون في قطاع "الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي" ما نسبته 26.1٪ من مجموع المشتغلين، تلاه "تجارة الجملة والتجزئة" (15.4٪)، والتعليم (11.5٪)، و"الصناعات التحويلية" (9.7٪).

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 803.3 مليون دينار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 مقارنة بعجز مالي بلغ 1,025.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015. وفي حال استثناء المنح الخارجية (406.4 مليون دينار)، يصل عجز الموازنة العامة إلى 1,209.7 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 1,474.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015.
- ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي في نهاية تشرين الثاني 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 716.1 مليون دينار ليبلغ 16,202.1 مليون دينار (59.0% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين الثاني 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 654.7 مليون دينار ليبلغ 10,045.2 مليون دينار (36.6% من GDP).
- وعلية، بلغ إجمالي رصيد الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي ما مقداره 26,247.3 مليون دينار (95.6% من GDP) في نهاية تشرين الثاني 2016 مقابل 24,876.5 مليون دينار (93.4% من GDP) في نهاية عام 2015.

أداء الموازنة العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بالمقارنة مع نفس الفترة من العام السابق:

الإيرادات العامة

- ارتفعت الإيرادات العامة خلال شهر تشرين الثاني من عام 2016 مقارنة مع نفس الشهر من عام 2015 بمقدار 101.3 مليون دينار أو ما نسبته 22.9% لتصل إلى 542.9 مليون دينار. كما ارتفعت الإيرادات العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بمقدار 452.1 مليون دينار أو ما نسبته 7.9% لتصل إلى 6,187.3 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع الإيرادات المحلية بمقدار 494.1 مليون دينار وانخفاض المنح الخارجية بمقدار 42.0 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016:

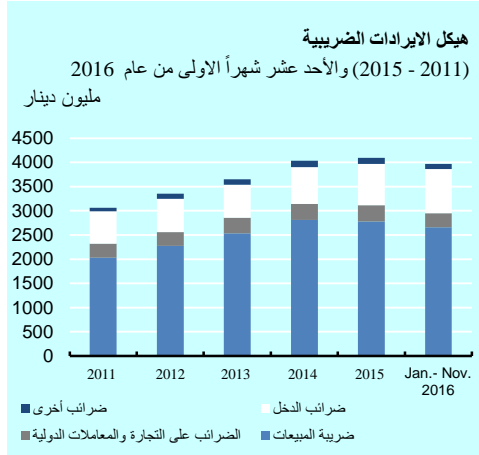
(بالمليون دينار والنسب المئوية)

معدل النمو	كانون ثاني – تشرين الثاني		معدل النمو	تشرين الثاني		
	2016	2015		2016	2015	
7.9	6,187.3	5,735.2	22.9	542.9	441.6	إجمالي الإيرادات والمنح الخارجية
9.3	5,780.9	5,286.8	19.9	482.5	402.3	الإيرادات المحلية، منها:
4.9	3,970.4	3,784.6	15.7	336.3	290.7	الإيرادات الضريبية، منها:
4.8	2,661.4	2,539.0	16.8	269.7	231.0	ضريبة المبيعات
20.9	1,796.5	1,485.6	31.9	145.2	110.1	الإيرادات الأخرى
-9.4	406.4	448.4	53.7	60.4	39.3	المنح الخارجية
3.4	6,990.6	6,760.8	6.7	674.6	632.5	إجمالي الإنفاق، منها:
-1.7	801.7	815.8	40.5	110.3	78.5	النفقات الرأسمالية
-	-803.3	-1,025.6	-	-131.7	-190.9	العجز/ الوفر المالي بعد المساعدات

المصدر: وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

◆ الإيرادات المحلية

شهدت الإيرادات المحلية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 494.1 مليون دينار أو ما نسبته 9.3٪ مقارنة مع نفس الفترة من عام 2015 لتصل إلى 5,780.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الضريبية بمقدار 185.8 مليون دينار، والإيرادات الأخرى بمقدار 310.9 مليون دينار، في حين انخفضت الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 2.6 مليون دينار.



• الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بمقدار 185.8 مليون دينار أو ما نسبته 4.9% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2015 لتصل إلى 3,970.4 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما

نسبته 68.7% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على مبيعات السلع والخدمات بمقدار 122.4 مليون دينار أو ما نسبته 4.8% لتبلغ 2,661.4 مليون دينار، مشكّلةً بذلك 67.0% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 51.0 مليون دينار، وضريبة المبيعات على الخدمات بمقدار 47.2 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المحلية بمقدار 15.5 مليون دينار، وضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 8.6 مليون دينار.
- ارتفعت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 87.2 مليون دينار أو ما نسبته 10.5% لتصل إلى 914.1 مليون دينار، مشكّلةً بذلك 23.0% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع ضرائب الدخل من الشركات والمشاريع بمقدار 97.5 مليون دينار، وانخفاض ضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 10.3 مليون دينار، وقد شكلت ضرائب الدخل من الشركات ما نسبته 80.3% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح لتبلغ 733.7 مليون دينار.

- انخفضت الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية متضمنة الرسوم والغرامات الجمركية بمقدار 18.6 مليون دينار أو ما نسبته 6.1% لتبلغ 287.9 مليون دينار، مشكّلةً بذلك 7.3% من إجمالي الإيرادات الضريبية.
- انخفضت ضريبة بيع العقار (الضرائب على المعاملات المالية) بمقدار 5.0 مليون دينار أو ما نسبته 4.5% لتبلغ 107.0 مليون دينار، مشكّلةً بذلك 2.7% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

- الإيرادات الأخرى (الإيرادات غير الضريبية)

ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بمقدار 310.9 مليون دينار أو ما نسبته 20.9% لتصل إلى 1,796.5 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع حصيللة الإيرادات المختلفة بمقدار 346.5 مليون دينار لتبلغ 731.5 مليون دينار، كما ارتفعت حصيللة إيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 7.8 مليون دينار لتبلغ 786.7 مليون دينار، بينما انخفضت حصيللة إيرادات دخل الملكية بمقدار 43.5 مليون دينار لتبلغ 278.3 مليون دينار (منها 257.7 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 285.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015).

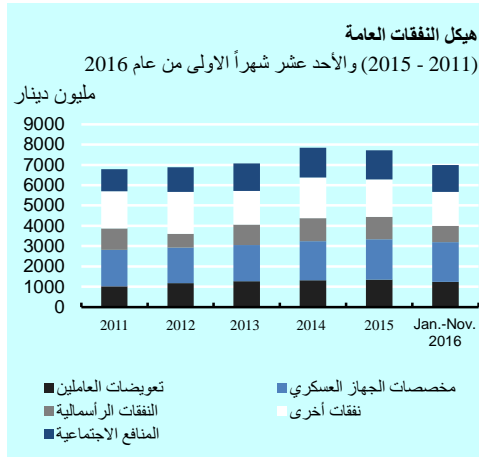
- الاقتطاعات التقاعدية

شهدت الاقتطاعات التقاعدية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 انخفاضاً مقداره 2.6 مليون دينار أو ما نسبته 15.7% لتبلغ إلى 14.0 مليون دينار.

◆ المنح الخارجية

انخفضت المنح الخارجية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بمقدار 42.0 مليون دينار أو ما نسبته 9.4% لتبلغ 406.4 مليون دينار.

■ إجمالي الإنفاق



شهدت النفقات العامة خلال شهر تشرين الثاني من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 42.1 مليون دينار أو ما نسبته 6.7% مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي لتصل إلى 674.6 مليون دينار. كما ارتفعت النفقات العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بمقدار 229.8 مليون دينار أو ما نسبته

3.4% مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي لتصل إلى 6,990.6 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع النفقات الجارية بمقدار 243.9 مليون دينار وانخفاض النفقات الرأسمالية بمقدار 14.1 مليون دينار.

◆ النفقات الجارية

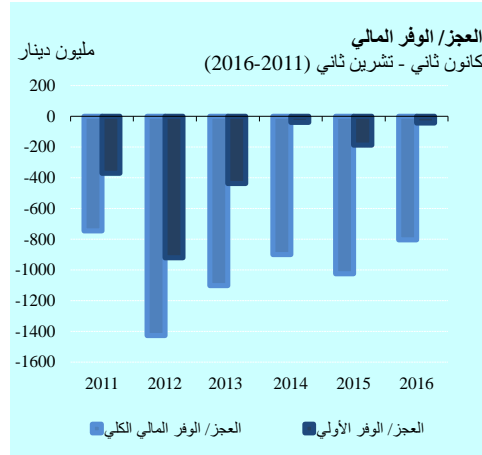
ارتفعت النفقات الجارية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بمقدار 243.9 مليون دينار أو ما نسبته 4.1% لتصل إلى 6,188.9 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع بند مخصصات الجهاز العسكري بمقدار 140.3 مليون دينار ليصل إلى 1,962.3 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 31.7% من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفعت تعويضات العاملين في الجهاز المدني (الرواتب والأجور ومساهمات الضمان الاجتماعي) بمقدار 22.2 مليون دينار لتبلغ 1,239.6 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 20.0% من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند المنافع الاجتماعية بمقدار 8.3 مليون دينار ليصل إلى 1,328.7 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 21.5% من إجمالي

النفقات الجارية، وارتفع بند استخدام السلع والخدمات بمقدار 67.3 مليون دينار ليصل إلى 371.7 مليون دينار ليشكل ما نسبته 6.0٪ من إجمالي النفقات الجارية، كما ارتفع بند دعم السلع بمقدار 5.9 مليون دينار ليصل إلى 113.2 مليون دينار ومشكلاً ما نسبته 1.8٪ من إجمالي النفقات الجارية، في حين انخفض بند فوائد الدين بمقدار 79.5 مليون دينار ليبلغ 760.1 مليون دينار مشكلاً ما نسبته 12.3٪ من إجمالي النفقات الجارية.

◆ النفقات الرأسمالية

شهدت النفقات الرأسمالية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 انخفاضاً مقداره 14.1 مليون دينار، أو ما نسبته 1.7٪، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2015 لتبلغ 801.7 مليون دينار.

■ الوفور/العجز المالي

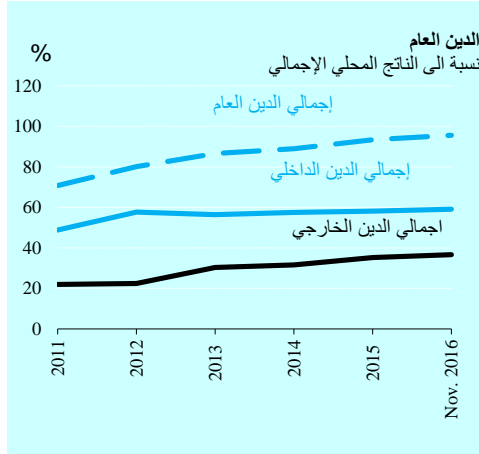


◆ سجّلت الموازنة العامة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 عجزاً مالياً، بعد المنح، بلغ 803.3 مليون دينار مقارنة بعجز مالي مقداره 1,025.6 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015.

◆ سجّلت الموازنة العامة خلال

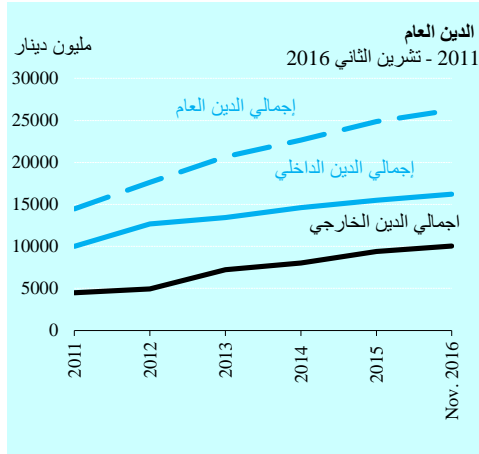
الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 عجزاً أولياً، وذلك بعد استبعاد مدفوعات الفوائد على الدين العام من إجمالي النفقات العامة، بلغ 43.2 مليون دينار مقابل عجز أولي مقداره 186.0 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015. وإذا ما تم استثناء المساعدات الخارجية، فإن الموازنة تسجل عجزاً أولياً مقداره 449.6 مليون دينار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من 2016 بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 634.4 مليون دينار للفترة نفسها من عام 2015.

الدين العام



ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي

للحكومة المركزية في نهاية تشرين الثاني 2016 بمقدار 716.1 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2015 ليبلغ 16,202.1 مليون دينار (59.0% من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع إجمالي الدين العام للموازنة العامة، حيث ارتفع رصيد سندات وأذونات الخزينة في نهاية تشرين الثاني 2016 بمقدار 789.0 مليون دينار عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2015 ليبلغ 13,173.0 مليون دينار، في حين انخفض رصيد القروض والسلف المقدمة من البنك المركزي للحكومة المركزية بمقدار



80.0 مليون دينار ليصل إلى 432.0 مليون دينار. كما ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي للمؤسسات المستقلة بمقدار 26.0 مليون دينار ليصل إلى 2,577.0 مليون دينار محصلة لارتفاع رصيد القروض والسلف المقدمة لتلك المؤسسات بمقدار 55.0 مليون دينار ليصل إلى 2,044.0 مليون دينار، وانخفاض رصيد سندات المؤسسات المستقلة عن مستواه المتحقق في نهاية عام 2015 بمقدار 30.0 مليون دينار ليبلغ 533.0 مليون دينار.

- سجل صافي الدين العام الداخلي (إجمالي رصيد الدين العام الداخلي مطروحاً منه ودائع الحكومة لدى الجهاز المصرفي) في نهاية تشرين الثاني 2016 ارتفاعاً مقداره 897.8 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2015 ليبلغ 14,354.8 مليون دينار (52.3٪ من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية تشرين الثاني 2016 عن مستواه في نهاية عام 2015 بمقدار 654.7 مليون دينار ليبلغ 10,045.2 مليون دينار (36.6٪ من GDP). ويعزى هذا الارتفاع إلى إصدار سندات بالدولار الأمريكي في الأسواق العالمية بقيمة إجمالية بلغت مليار دولار أمريكي في شهر تشرين الثاني من عام 2016. ويذكر بأن رصيد الدين العام الخارجي بالدولار الأمريكي قد شكّل ما نسبته 64.4٪ من إجمالي الدين الخارجي، في حين وصلت نسبة الدين باليورو 6.2٪، أما نسبة الدين بعملة الين الياباني فبلغت 6.5٪، في حين شكّل الدين المقيّم بالدينار الكويتي 7.1٪، و13.2٪ بوحدة حقوق سحب خاصة.
- ارتفع إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) في نهاية تشرين الثاني 2016 بمقدار 1,370.8 مليون دينار عن مستواه في نهاية عام 2015 ليصل إلى 26,247.3 مليون دينار (95.6٪ من GDP) مقابل 24,876.5 مليون دينار (93.4٪ من GDP) في نهاية عام 2015.
- ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي (موازنة ومكفول) خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بمقدار 236.4 مليون دينار بالمقارنة مع الفترة المقابلة من العام الماضي لتبلغ 1,577.7 مليون دينار، ويعزى جانب هام من هذا الارتفاع إلى قيام الحكومة بإطفاء سندات محلية بالدولار بقيمة 815.0 مليون دينار (أي ما يعادل 1,150 مليون دولار) في شهري شباط وآب من عام 2016.

الإجراءات المالية والسعرية

- اتخذ مجلس الوزراء قراراً يتضمن رفع أسعار المشتقات النفطية وتثبيت سعر أسطوانة الغاز المنزلي، وفقاً للجدول التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية				
معدل النمو %	2017		السعر/ الوحدة	المادة
	شباط	كانون الثاني		
7.3	665	620	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 90
8.6	880	810	فلس/لتر	البنزين الخالي من الرصاص 95
3.2	480	465	فلس/لتر	السولار
3.2	480	465	فلس/لتر	الكاز
0.0	7.0	7.0	دينار/أسطوانة	أسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)
1.7	355.5	349.7	دينار/طن	زيت الوقود للصناعة
1.3	378	373	فلس/لتر	وقود الطائرات للشركات المحلية
1.3	383	378	فلس/لتر	وقود الطائرات للشركات الأجنبية
1.3	398	393	فلس/لتر	وقود الطائرات للرحلات العارضة
1.7	345.3	339.5	دينار/طن	الإسفلت

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2017/2/1

- صُدور نظام معدل لنظام رسوم رخص القيادة وتسجيل وترخيص المركبات لسنة 2017 يتضمن استيفاء رسم إضافي عن نقل ملكية أي مركبة من شخص إلى شخص آخر سواء كان طبيعياً أم معنوياً (باستثناء المركبات العمومية والزراعية والانشائية)، على النحو التالي (كانون الثاني 2017):

المركبات التي لا يتجاوز عمرها 10 سنوات	المركبات التي يزيد عمرها على 10 سنوات	فئة المحرك CC
40	50	حتى 1500
80	100	أكبر من 1500 حتى 2000
120	400	أكبر من 2000 حتى 3000
150	550	أكبر من 3000 حتى 4000
200	700	أكبر من 4000

- قرر مجلس الوزراء فرض ضريبة مقطوعة على كل لتر بنزين 90 مقدارها 5 قروش (بواقع 3 قروش بداية شهر شباط وقرشين بداية شهر آذار من هذا العام)، و 7 قروش على كل لتر بنزين 95 وذلك اعتباراً من 2017/2/1.
- صدور نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة لسنة 2017 ويقراً مع النظام رقم (80) لسنة 2000 وذلك على النحو التالي (شباط 2017):
 - رفع الضريبة الخاصة على علبه السجائر المطروحة للاستهلاك المحلي وحسب سعر البيع للمستهلك.
 - رفع الضريبة الخاصة على خدمة اشتراك الهاتف المتنقل والراديو المتنقل المؤجلة الدفع أو المدفوعة مسبقاً لتصبح 26٪.
 - فرض ضريبة خاصة بمقدار 2.6 دينار على خدمة اشتراك الهاتف المتنقل عن كل خط يباع اعتباراً من تاريخ 2017/2/15.
 - فرض ضريبة خاصة بنسبة 10٪ على المشروبات الغازية.
- صدور نظام معدل لنظام رسوم تصاريح عمل العمال غير الأردنيين لسنة 2017 ويقراً مع النظام رقم (67) لسنة 2014، يتضمن ما يلي (شباط 2017):
 - استيفاء مبلغ (400) دينار من صاحب العمل رسماً عن تصريح العمل أو عن تجديده لسنة كاملة أو أي جزء من السنة.
 - استيفاء مبلغ (175) دينار من المؤسسات والشركات العاملة في قطاع صناعة الالبسة والمحيكات والمسجلة لدى هيئة الاستثمار.
 - استيفاء مبلغ (500) دينار عن عامل المنزل أو البستنجي أو الطاهي أو من في حكمهم وعن العامل في المزرعة الخاصة.
 - استيفاء مبلغ (300) دينار من صاحب العمل في القطاعات والأنشطة الاقتصادية جميعها رسماً عن تصريح العمل المؤقت الذي لا تزيد مدته على ستة أشهر.
 - استيفاء مبلغ (100) دينار إضافي من صاحب العمل عن كل تصريح عمل أو تجديده للقطاعات والأنشطة الاقتصادية جميعها، يخصص لصندوق التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني.

- صدور نظام معدل لنظام بدل الخدمات الجمركية على البضائع المستوردة المعفاة لسنة 2017 ويقراً مع النظام رقم (47) لسنة 2014 يتضمن استيفاء بدل عن أي بضائع مستوردة خاضعة لرسوم التعريفية الجمركية بنسبة (5٪) من قيمة تلك البضائع على أن لا يقل مقدار هذا البدل عن (100) دينار ولا يزيد على (10) آلاف دينار (شباط 2017).
- قرر مجلس الوزراء إلغاء قرارات سابقة متعلقة بالضريبة العامة على المبيعات، من أبرزها ما يلي (شباط 2017):
 - القرار المتضمن تخفيض نسبة الضريبة العامة على المبيعات لمادة حديد التسليح من (16٪) إلى (8٪).
 - القرار المتضمن تخفيض نسبة الضريبة العامة على المبيعات على جميع خدمات اشتراكات الانترنت الخاصة بالمنازل سواء كانت ثابتة أو غيرها من (16٪) إلى (8٪).
 - القرار المتضمن تخفيض نسبة الضريبة العامة على المبيعات على خدمات اشتراكات الانترنت الخاصة بالهواتف الثابتة المنزلية من (16٪) إلى (8٪).
 - القرار المتضمن تخفيض وتوحيد الضريبة العامة على المبيعات على خدمات الانترنت إلى نسبة (8٪) بغض النظر عن التكنولوجيا المستخدمة أو الجهة المستفيدة.
- كما قرر مجلس الوزراء الموافقة على عدد من الاجراءات، من أبرزها ما يلي (شباط 2017):
 - اقتطاع (10٪) من المبلغ الزائد عن الفي دينار من الراتب الشهري لكل العاملين في القطاع العام، بما فيهم رئيس الوزراء والوزراء، اعتباراً من 2017/2/1.
 - زيادة مخصصات صندوق المعونة الوطنية بنسبة (10٪) وبقيمة تصل الى 10 ملايين دينار.
 - تعديل رسوم اصدار جواز سفر عادي او تجديده عند انتهاء المدة او كانت المدة المتبقية من صلاحيته اقل من 180 يوماً من 20 ديناراً الى 50 ديناراً، والابقاء على نفس الرسوم في حال تجديد جواز السفر بسبب امتلاء الصفحات وبواقع 20 ديناراً.

■ قرر مجلس الوزراء الموافقة على تعديل تعليمات الضريبة الخاصة على مبيعات التبغ ومصنوعاته والمشروبات الكحولية والمسكرات والجعة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة على النحو المبين في قرار مجلس مفوضي سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (شباط 2017).

□ اتفاقيات المنح والقروض الخارجية

■ التوقيع على اتفاقية منحة التمويل الإضافي المقدمة من البنك الدولي بقيمة 10.8 مليون دولار لمشروع "المجتمعات المستضيفة للاجئين السوريين للاستجابة للخدمات الطارئة وبناء القدرات للتكيف مع التغيرات الاجتماعية" (كانون الثاني 2017).

■ التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الاتحاد الأوروبي بقيمة 55 مليون يورو كدعم قطاعي من خلال الموازنة العامة لدعم تطوير القطاع الخاص وتبني إصلاحات في مجال بيئة الأعمال والاستثمار، حيث قام الاتحاد الأوروبي بتقديم مبلغ إضافي بقيمة 10 مليون يورو تمت زيادته على المبلغ الأصلي (45 مليون يورو) للمساهمة في التخفيف من تبعات الأزمة السورية، وإيفاءً بالتزاماته بموجب برنامج التعاون الثنائي ومؤتمر لندن (كانون ثاني 2017).

■ التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بقيمة 14.1 مليون دولار وذلك لتمويل مشروع تدعيم عمليات بنك تنمية المدن والقرى (كانون ثاني 2017).

■ التوقيع على اتفاقية منحة القمح الأمريكية للأردن للعام 2017، بقيمة 100 ألف طن وذلك ضمن برامج المساعدات الغذائية التي تنفذها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية (شباط 2017).

رابعاً: القطاع الخارجي

الخلاصة

- انخفضت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر تشرين الثاني من عام 2016 بنسبة 10.0٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 لتبلغ 391.6 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 فقد انخفضت الصادرات الكلية بنسبة 4.6٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتبلغ 4,855.9 مليون دينار.
- انخفضت المستوردات خلال شهر تشرين الثاني من عام 2016 بنسبة 2.5٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 لتبلغ 1,182.9 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 فقد انخفضت المستوردات بنسبة 7.1٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتبلغ 12,440.0 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد العجز في الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر تشرين الثاني من عام 2016 ارتفاعاً نسبته 1.7٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 ليبلغ 791.3 مليون دينار. أما خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 فقد انخفض العجز في الميزان التجاري بنسبة 8.6٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 ليبلغ 7,584.1 مليون دينار.
- ارتفعت مقبوضات السفر خلال شهر كانون الأول من عام 2016 بنسبة 3.3٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 لتصل إلى 221.5 مليون دينار، كما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 1.6٪ خلال شهر كانون الأول من عام 2016 مقارنة بذات الشهر من عام 2015، لتصل إلى 58.4 مليون دينار. أما خلال عام 2016 فقد انخفضت مقبوضات السفر بنسبة طفيفة بلغت 0.5٪ لتصل إلى 2,870.9 مليون دينار، بينما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 8.4٪ لتصل إلى 892.9 مليون دينار، مقارنة مع عام 2015.
- ارتفع إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال شهر كانون الأول من عام 2016 بنسبة 3.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 ليصل إلى 221.3 مليون دينار، أما خلال عام 2016 فقد انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 2.4٪ مقارنة مع عام 2015 ليبلغ 2,628.6 مليون دينار.
- انخفض عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات بعد المساعدات ليبلغ 1,910.2 مليون دينار (9.5٪ من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 مقارنة مع عجز مقداره 1,979.6 مليون دينار (10.1٪ من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2015، أما باستثناء المساعدات فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 11.3٪ من GDP خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 مقارنة مع 11.9٪ من GDP خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

القطاع الخارجي

كانون الثاني 2017

- سجّل الاستثمار المباشر صافي تدفق للدخل مقداره 809.1 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 مقارنة بحوالي 808.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2015.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية شهر أيلول من عام 2016 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 26,656.5 مليون دينار مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 24,815.1 مليون دينار في نهاية عام 2015.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 422.0 مليون دينار وانخفاض المستوردات بمقدار 946.2 مليون دينار خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) انخفاضاً مقداره 1,368.2 مليون دينار مقارنة بذات الفترة من عام 2015 ليلبغ 16,417.5 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية مليون دينار				أبرز الشركاء التجاريين للأردن مليون دينار			
كانون ثاني - تشرين الثاني				كانون ثاني - تشرين الثاني			
معدل النمو		معدل النمو		معدل النمو		معدل النمو	
2016		2015		2016		2015	
2016/2015		2015/2014		2016/2015		2015/2014	
التجارة الخارجية	17,785.7	-9.6	16,417.5	-7.7	الصادرات الوطنية	912.5	945.9
الصادرات الكلية	5,088.7	-6.1	4,855.9	-4.6	الولايات المتحدة الأمريكية	725.2	594.4
الصادرات الوطنية	4,399.5	-6.3	3,977.5	-9.6	السعودية	389.7	311.1
المعاد تصديره	689.2	-4.3	878.4	27.5	الهند	453.7	302.1
المستوردات	13,386.2	-10.6	12,440.0	-7.1	العراق	191.6	219.2
الميزان التجاري	-8,297.5	-13.2	-7,584.1	-8.6	الكويت	210.1	209.7
المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.							
				المستوردات			
				الصين			
				1,707.6			
				1,732.2			
				1.4			
				السعودية			
				2,032.4			
				1,483.0			
				-27.0			
				الولايات المتحدة الأمريكية			
				818.0			
				886.1			
				8.3			
				إيطاليا			
				509.8			
				558.6			
				9.6			
				ألمانيا			
				617.6			
				539.6			
				-12.6			
				الإمارات			
				541.6			
				529.1			
				-2.3			
				تركيا			
				502.2			
				437.3			
				-12.9			

■ الصادرات السلعية

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال الأحد عشر شهراً الأول من عام 2016 انخفاضاً نسبته 4.6% لتصل إلى 4,855.9 مليون دينار. وجاء هذا الانخفاض محصلة لتراجع الصادرات الوطنية بمقدار 422.0 مليون دينار أو ما نسبته 9.6% لتصل إلى 3,977.5 مليون دينار، وارتفاع

السلع المعاد تصديرها بنسبة 27.5% لتصل إلى 878.4 مليون دينار.

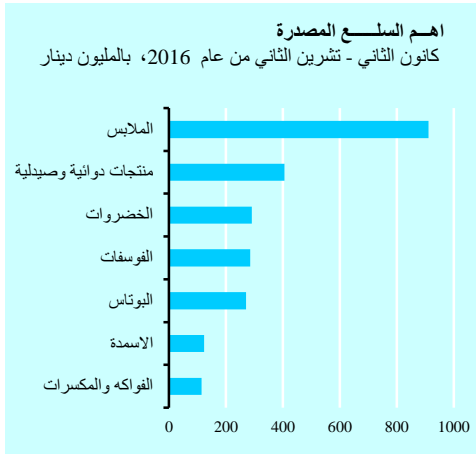
◆ وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات

الوطنية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بالمقارنة بذات الفترة من عام 2015، يلاحظ ما يلي:

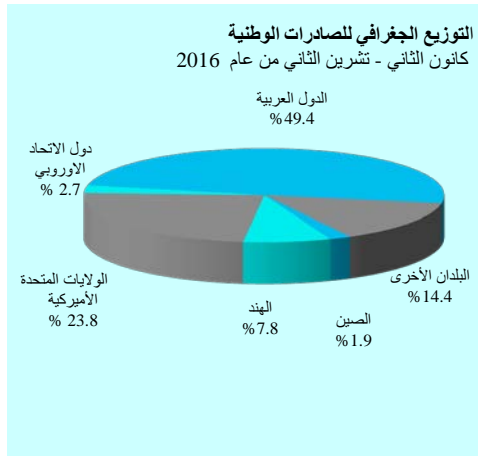
- تراجع صادرات البوتاس بمقدار 134.5 مليون دينار (33.2%) لتصل إلى 270.1 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند والصين وماليزيا على ما نسبته 68% من إجمالي صادرات المملكة من البوتاس.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال الأحد عشر شهراً الأول من عام 2015 و2016، مليون دينار			
معدل النمو (%)	2016	2015	
-9.6	3,977.5	4,399.5	إجمالي الصادرات الوطنية
2.6	911.3	888.1	الملابس
1.7	814.6	801.1	الولايات المتحدة الأمريكية
16.9	405.8	347.1	منتجات دوائية وصيدلية
14.2	91.7	80.3	السعودية
44.2	60.4	41.9	الجزائر
66.7	48.0	28.8	العراق
-19.3	30.6	37.9	السودان
-23.0	290.7	377.4	الخضروات
-10.4	64.5	72.0	الإمارات
-12.6	63.8	73.0	السعودية
-9.1	56.2	61.8	الكويت
-14.7	285.4	334.7	الفوسفات
-21.1	180.2	228.3	الهند
11.0	56.5	50.9	أندونيسيا
-33.2	270.1	404.6	البوتاس
-30.7	71.0	102.4	الهند
-47.4	70.5	134.1	الصين
-5.4	41.9	44.3	ماليزيا
-12.3	123.2	140.4	الأسمدة
40.0	37.1	26.5	تركيا
51.8	34.3	22.6	العراق
-32.8	30.3	45.1	الهند
-17.6	114.4	138.9	الفواكه والمكسرات
-2.4	40.8	41.8	الكويت
-28.0	29.9	41.5	السعودية
3.2	12.8	12.4	الإمارات

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.



- انخفاض الصادرات من الخضروات بمقدار 86.7 مليون دينار (23.0%) لتصل إلى 290.7 مليون دينار، حيث استحوذت أسواق كل من الإمارات والسعودية والكويت على ما نسبته 63.4% من إجمالي صادرات المملكة من هذه المنتجات.



- انخفاض الصادرات من الفوسفات بمقدار 49.3 مليون دينار (14.7%) لتصل إلى 285.4 مليون دينار، ويعود هذا التراجع إلى انخفاض الكميات المصدرة بنسبة 0.5% وانخفاض أسعار الفوسفات بنسبة 14.2%. وقد استحوذت أسواق كل من الهند

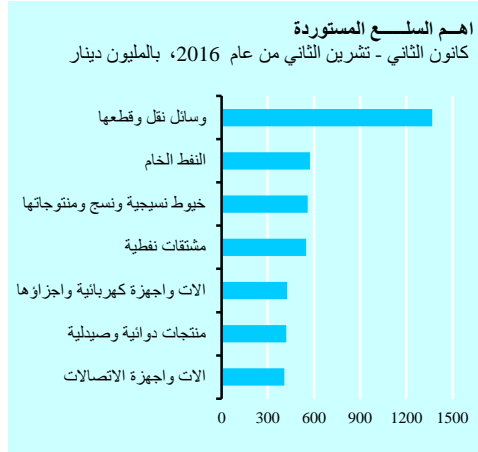
وإندونيسيا على ما نسبته 83% من إجمالي صادرات المملكة من الفوسفات.

- ارتفاع الصادرات من المنتجات الدوائية والصيدلية بمقدار 58.7 مليون دينار (16.9%)، لتصل إلى 405.8 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والجزائر والعراق والسودان على ما نسبته 56.9% من إجمالي صادرات الأردن من هذه السلع.

- وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"المنتجات الدوائية والصيدلانية" والخضروات والفوسفات والبوتاس والأسمدة و"الفواكه والمكسرات" خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 على ما نسبته 60.4% من إجمالي الصادرات الوطنية مقابل 59.8% خلال ذات الفترة من عام 2015. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأميركية والسعودية والهند والعراق والكويت والإمارات وقطر على ما نسبته 67.7% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 مقابل 67.8% خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

■ المستوردات السلعية

انخفضت مستوردات المملكة خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بنسبة 7.1% لتصل إلى 12,440.0 مليون دينار، مقابل انخفاض نسبته 10.6% خلال الفترة المماثلة من عام 2015.



◆ وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 بالمقارنة بذات الفترة من عام 2015، يلاحظ ما يلي:

- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 411.4 مليون دينار، أو ما نسبته 42.9%، لتصل إلى 548.5

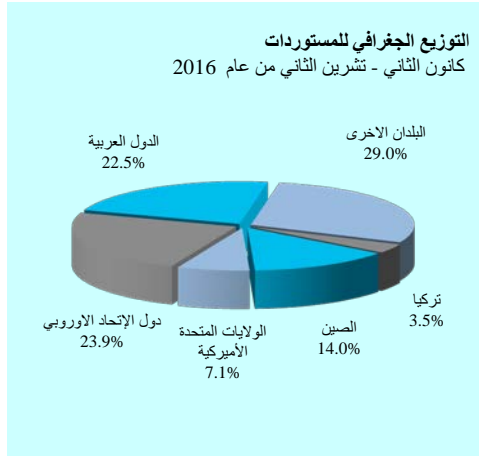
مليون دينار. وذلك يعود لانخفاض كل من الأسعار والكميات المستوردة. ولقد شكلت أسواق كل من السعودية وإيطاليا والإمارات ما نسبته 63.8% من إجمالي المستوردات من المشتقات النفطية.

أبرز المستوردات السلعية خلال الأحد عشر شهراً الأول من عام 2015 و2016، مليون دينار

معدل النمو (%)	2016	2015	
-7.1	12,440.0	13,386.2	إجمالي المستوردات
12.0	1,368.0	1,221.6	وسائل النقل وقطعها
10.8	284.4	256.8	كوريا الجنوبية
8.5	283.6	261.3	اليابان
26.3	244.9	193.9	الولايات المتحدة الأمريكية
-35.1	573.8	883.8	النفط الخام
-35.1	573.8	883.8	السعودية
1.4	559.7	551.8	خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها
3.0	215.4	209.2	الصين
-5.4	174.8	184.8	تايوان
55.4	56.1	36.1	تركيا
-42.9	548.5	959.9	المشتقات النفطية
-50.6	145.0	293.5	السعودية
32.4	114.4	86.4	إيطاليا
254.9	90.5	25.5	الإمارات
3.7	425.4	410.3	آلات وأجهزة كهربائية وأجزائها
-3.6	118.0	122.4	الصين
3.7	36.2	34.9	تركيا
27.8	34.5	27.0	إيطاليا
13.8	418.9	368.1	منتجات دوائية وصيدلية
12.3	53.7	47.8	ألمانيا
36.3	49.2	36.1	الولايات المتحدة الأمريكية
2.0	40.9	40.1	فرنسا
5.0	407.2	387.8	آلات وأجهزة الاتصالات
10.4	266.7	241.5	الصين
-8.9	82.1	90.1	فيتنام
6.4	14.9	14.0	مصر

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

- انخفاض مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 310.0 مليون دينار، أو ما نسبته 35.1%، لتصل إلى 573.8 مليون دينار. وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة تراجع كل من الأسعار بنسبة 22.2% والكميات المستوردة بنسبة 16.5% مقارنة بذات الفترة من عام 2015. ويذكر بأن احتياجات المملكة من النفط الخام يتم تلبيتها من المملكة العربية السعودية.
- ارتفاع مستوردات المملكة من وسائل النقل وقطعها بمقدار 146.4 مليون دينار، أو ما نسبته 12.0%، لتصل إلى 1,368.0 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من كوريا الجنوبية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ما نسبته 59.4% من إجمالي مستوردات المملكة من وسائل النقل وقطعها.



- ارتفاع مستوردات المملكة من منتجات دوائية وصيدلية بمقدار 50.8 مليون دينار (13.8٪). وقد شكلت أسواق كل من ألمانيا والولايات المتحدة وفرنسا ما نسبته 34.3٪ من إجمالي المستوردات من هذه السلع.
- وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائط النقل وقطعها"

و"النفط الخام" و"خيوط نسيجية ونسج ومنتجاتها" و"المشتقات النفطية" و"الآت وأجهزة كهربائية وأجزائها" و"منتجات دوائية وصيدلية" و"الآت وأجهزة اتصالات" على ما نسبته 34.6٪ من إجمالي المستوردات خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 مقابل 35.7٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2015. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا وألمانيا والإمارات وتركيا خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 على ما نسبته 49.6٪ من إجمالي المستوردات مقابل 50.3٪ خلال الفترة المماثلة من عام 2015.

■ المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال الأحد عشر شهراً الأولى من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 189.2 مليون دينار، أو ما نسبته 27.5٪، مقارنة بذات الفترة من عام 2015 لتبلغ 878.4 مليون دينار.

■ الميزان التجاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال الأحد عشر شهراً من عام 2016 انخفاضاً مقداره 713.4 مليون دينار، أي بنسبة 8.6٪ مقارنة بذات الفترة من عام 2015 ليصل إلى 7,584.1 مليون دينار.

□ إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفع إجمالي تحويلات العاملين في الخارج خلال شهر كانون الأول من عام 2016 بنسبة 3.2٪ مقارنة مع الشهر المماثل من عام 2015 ليبلغ 221.3 مليون دينار، أما خلال عام 2016 فقد انخفض إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج بنسبة 2.4٪ مقارنة مع عام 2015 ليبلغ 2,628.6 مليون دينار.

□ السفر

■ مقبوضات

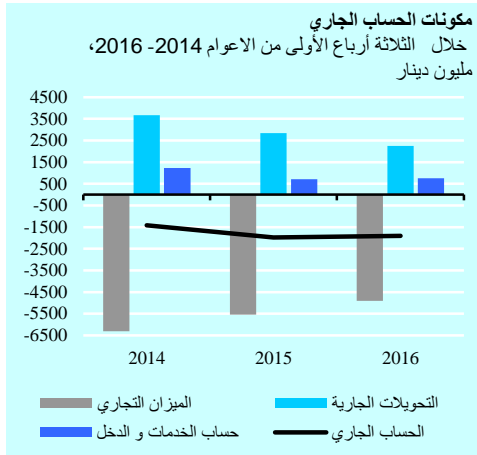
شهدت مقبوضات السفر خلال شهر كانون الأول من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 7.1 مليون دينار (3.3٪) مقارنة مع نفس الشهر من عام 2015 لتصل إلى 221.5 مليون دينار. أما خلال عام 2016 فقد انخفضت مقبوضات السفر بمقدار 15.2 مليون دينار (0.5٪) مقارنة مع عام 2015 لتصل إلى 2,870.9 مليون دينار.

■ مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال شهر كانون الأول من عام 2016 ارتفاعاً مقداره 0.9 مليون دينار (1.6٪) لتصل إلى 58.4 مليون دينار مقارنة مع نفس الشهر من عام 2015. أما خلال عام 2016 فقد ارتفعت مدفوعات السفر بمقدار 69.5 مليون دينار (8.4٪) مقارنة مع عام 2015 لتصل إلى 892.9 مليون دينار.

□ ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 بالمقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2015 إلى ما يلي:



تسجيل الحساب الجاري لعجز

مقداره 1,910.2 مليون دينار (9.5% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقدار 1,979.6 مليون دينار (10.1% من GDP) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015، أما باستثناء المساعدات فقد انخفض عجز الحساب الجاري ليبلغ 2,274.0 مليون دينار (11.3% من GDP) خلال

الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 مقارنة مع 2,324.4 مليون دينار (11.9% من GDP) خلال الفترة المماثلة من عام 2015. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

- ◆ انخفاض العجز في الميزان التجاري للمملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 بمقدار 627.3 مليون دينار (11.3%) ليصل إلى 4,909.4 مليون دينار مقابل 5,536.7 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2015.
- ◆ انخفاض الوفر المسجل في حساب الخدمات مقارنة مع الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015 بمقدار 15.9 مليون دينار ليبلغ 877.6 مليون دينار.
- ◆ تسجيل حساب الدخل لعجز مقداره 125.6 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 177.7 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015، وذلك محصلة لانخفاض العجز المسجل في صافي دخل الاستثمار بمقدار 59.2 مليون دينار ليبلغ 292.6 مليون دينار، وانخفاض صافي وفر بند تعويضات العاملين بمقدار 7.1 مليون دينار ليصل إلى 167.0 مليون دينار.
- ◆ انخفاض صافي وفر التحويلات الجارية بمقدار 594.1 مليون دينار ليصل 2,247.2 مليون دينار، وذلك في ضوء ارتفاع صافي التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016 بمقدار 19.2 مليون دينار ليبلغ نحو 363.3 مليون دينار، وانخفاض صافي التحويلات للقطاعات الأخرى بمقدار 613.3 مليون دينار ليصل إلى 1,883.9 مليون دينار.

■ أما بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2016، فقد أظهرت صافي تدفق للداخل بمقدار 1,658.8 مليون دينار بالمقارنة مع صافي تدفق مماثل مقداره 1,478.3 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015. ومن أبرز التطورات التي أسهمت في ذلك ما يلي:

- ◆ تسجيل صافي الاستثمار المباشر تدفقاً للداخل مقداره 809.1 مليون دينار مقارنة مع تدفق مماثل مقداره 808.2 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015.
- ◆ تسجيل صافي استثمارات الحافظة تدفقاً للداخل مقداره 27.7 مليون دينار بالمقارنة مع تدفق للداخل مقداره 978.8 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015.
- ◆ تسجيل صافي الاستثمارات الأخرى تدفقاً للخارج مقداره 434.3 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 874.8 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015.
- ◆ انخفاض الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,201.3 مليون دينار بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 1,244.5 مليون دينار خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2015.

□ وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية شهر أيلول من عام 2016 التزاماً نحو الخارج بلغ 26,656.5 مليون دينار مقارنة مع التزام مماثل (للخارج) بلغ 24,815.1 مليون دينار في نهاية عام 2015، ويعود ذلك إلى ما يلي:

- انخفاض رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية شهر أيلول من عام 2016 بالمقارنة مع نهاية عام 2015 بمقدار 722.1 مليون دينار ليصل إلى 17,935.9 مليون دينار، إذ انخفض رصيد الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 1,003.4 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية شهر أيلول من عام 2016 بالمقارنة مع نهاية عام 2015 بمقدار 1,119.3 مليون دينار ليصل إلى 44,592.3 مليون دينار، ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:
- ◆ ارتفاع رصيد الاستثمار المباشر في المملكة بمقدار 888.2 مليون دينار ليبلغ 22,634.4 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع الرصيد القائم للقروض طويلة الأجل على الحكومة بمقدار 167.6 مليون دينار ليبلغ 3,616.4 مليون دينار.
- ◆ ارتفاع الرصيد القائم للائتمان التجاري الممنوح للمقيمين في المملكة بمقدار 93.1 مليون دينار ليبلغ 651.8 مليون دينار.